

Distr.: General
10 March 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، الموجهة من
الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).
وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.
(توقيع) كوفي عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي
لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه تقرير السابع والعشرين. وأرجو التكرم بعرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

(توقيع) بادي أشداون

ضميمة

التقرير السابع والعشرون المقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك

١ تموز/يوليه - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يحيل إليه التقارير المقدمة من الممثل السامي، وفقاً للمرفق ١٠ من اتفاق السلام واستنتاجات مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه التقرير السابع والعشرين.

موجز

١ - في السنة العاشرة لتنفيذ اتفاقي دايتون وباريس للسلام يتركز الاهتمام في البوسنة والهرسك على الوفاء بمتطلبات العضوية في مبادرة الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، واستيفاء الشروط المطلوبة للشروع في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاق بشأن الاستقرار والانتساب. وبعد مضي قرابة ثلاث سنوات على بدء ولايتي، في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، بصفتي ممثلاً سامياً، لا يزال اهتمام مكتب الممثل السامي منصبا على ضمان أن تكون البوسنة والهرسك دولة تنعم بالسلم وتمتتع بمقومات البقاء، وهي تخطو صوب التكامل الأوروبي - الأطلسي.

٢ - واحتلت الشروط المتعلقة بالبداية في مفاوضات بشأن اتفاق للاستقرار والانتساب، التي تضمنتها دراسة للجدوى أعدها المفوضية الأوروبية، ومتطلبات الدخول في مبادرة الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، بؤرة الاهتمام السياسي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وأحرزت سلطات البوسنة والهرسك تقدماً مطرداً تجاه استيفاء الشروط التشريعية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الوقت الذي تم فيه الشروع في إحداث تغييرات هيكلية مهمة في ميادين منع الجريمة، والقضاء، والجمارك والضرائب، وإنشاء مجال اقتصادي وحيد، وسوق للطاقة. بيد أن العقبة الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم في البوسنة والهرسك تتمثل في استمرار إخفاقها في التعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٣ - وعلى الرغم مما أحرز من تقدم ملحوظ على جبهة إصلاح الدفاع (انظر أدناه)، حيث تم وضع القوات المسلحة تحت سيطرة الدولة، والوفاء تقريبا بكل معايير الإصلاح التي

وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي، رفض الحلف مرة أخرى، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام، بسبب إخفاقها في التعاون بشكل كامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد لاحظت كبيرة المدعين العامين للمحكمة، كارلا ديل بونتي، في العرض الذي قدمته إلى مجلس الأمن، في أواخر عام ٢٠٠٤، أن هناك أوجه ضعف منهجية أساسية كامنة في هياكل إنفاذ القانون والهيكل الأمنية، في جمهورية صربيسكا، تحول دون تمكنها من التعاون مع المحكمة، وهي بحاجة إلى أن تتم معالجتها.

٤ - ونجحت منظمة حلف شمال الأطلسي، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في إنهاء مهمة قوة تحقيق الاستقرار، وبدأ الاتحاد الأوروبي عملية ألتيا Althea Operation، التي اضطلعت بها قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. ويجري تناول هذا التطور المهم، بشكل أكثر تفصيلاً، في المتن الرئيسي للتقرير، الوارد أدناه.

٥ - وواصل مكتب الممثل السامي بناء قدرات محكمة الدولة، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وأشرفت إدارة سيادة القانون التابعة للمكتب على توظيف قضاة ومدعين عامين دوليين للعمل في إطار الفريق الخاص المعني بالجرائم المنظمة والجرائم المالية، داخل محكمة الدولة.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قاد مكتب الممثل السامي أيضاً في عملية إنشاء المؤسسات اللازمة لإجراء محاكمات محلية لمرتكبي جرائم الحرب، في البوسنة والهرسك، وذلك بتأسيس إدارة خاصة لجرائم الحرب، داخل مكتب المدعي العام للدولة، ودائرة خاصة لجرائم الحرب، داخل محكمة الدولة.

٧ - ومنذ اعتماد القوانين التي تم بموجبها إنشاء وكالة الدولة للتحقيق والحماية، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، تحركت الوكالة بخطى ثابتة صوب اكتساب قدرتها التنفيذية الكاملة. ويواصل فريق المشاريع الخاصة، التابع لإدارة سيادة القانون، العمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والبرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية، في إنشاء وكالة الدولة للتحقيق والحماية، باعتبارها وكالة متكاملة للشرطة على مستوى الدولة، تمتلك الموارد والصلاحيات لمكافحة الجريمة المنظمة والجريمة الدولية، والفساد، والإرهاب. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، أصبحت هذه الوكالة هي الوكالة الرئيسية في البوسنة والهرسك، المسؤولة عن تجميع وتحليل المعلومات، المستقاة من المعاملات المالية، حتى يتسنى الشروع في التحقيقات الجنائية المناسبة.

٨ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، خرج إلى حيز الوجود المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين باعتباره مؤسسة على مستوى الدولة. وترتب على ذلك إنهاء ولاية المجلس القضائي المستقل، بيد أن العديد من موظفي هذا المجلس تم نقلهم إلى أمانة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين. وعلى الرغم من أن هذا الأخير ليست له علاقة رسمية مع مكتب الممثل السامي، فإنه واصل العمل بشكل وثيق مع إدارة سيادة القانون، والإدارة القانونية التابعة لمكتب الممثل السامي، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، بالانتهاء من عملية إعادة تعيين جميع القضاة والمدعين العامين، في جميع الرتب، في البوسنة والهرسك.

٩ - ويستمر إحراز تقدم جدير بالتنويه فيما يتعلق بإنجاز البنود التي تتضمنها خطة الإصلاح الاقتصادي، المقدمة إلى مجلس تنفيذ السلام. وأحرزت سلطات البوسنة والهرسك تقدماً ملحوظاً تجاه تطبيق مجموعة وحيدة من القواعد الضريبية، يسري العمل بها في جميع أنحاء البلد. وشهد الربع الأخير من عام ٢٠٠٤ نجاحاً ملحوظاً في إعادة التوازن لميزانيات حكومة البوسنة والهرسك. وشهد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أيضاً اعتماد ميزانيتي الكيانين لسنة ٢٠٠٥. وفضلاً عن ذلك، أصبحت البوسنة والهرسك أكثر دنواً من هدف إنشاء مجال اقتصادي وحيد. وفرغ مكتب الممثل السامي من مهمته في قيادة "مبادرة بلدوزر" بانتهاء سنة ٢٠٠٤. ونقلت ملكية هذه العملية إلى رابطة أرباب العمل في البوسنة والهرسك (وهي منظمة غير حكومية).

١٠ - واستمر إحراز تقدم في مجال إصلاح الدفاع، مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠٠٣، واستيفاء جميع المعايير التقنية الثلاثة عشر لمنظمة حلف شمال الأطلسي، اللازمة للدخول في برنامج الشراكة من أجل السلام، باستثناء معيار واحد. ويتمثل المعيار التقني الأخير المتبقي في اشتراط توفير ملاك الموظفين لمؤسسات الدولة للدفاع بنسبة ٦٥ في المائة. وتسير عملية التوظيف المذكورة ببطء، غير أنه من المؤمل فيه أن يتم استيفاء هذا المعيار في أوائل عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم الفراغ من تخفيض عدد جيشي الكيانين، بحسب المخطط. ويبلغ عدد القوات الموجودة فعلياً في الخدمة في الوقت الحالي ١٢ ٠٠٠ فرداً. ومع مطلع العام، أنجزت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنجاح دورها في عملية إصلاح الدفاع وتولت هذا الدور بعدها منظمة حلف شمال الأطلسي.

١١ - ومضى العمل قدماً في إنشاء وكالة الاستخبارات والأمن وفقاً للأحكام الانتقالية المبينة في القانون المتعلق بوكالة الاستخبارات والأمن. ونتيجة لعملية استعراض أجريت لجميع الموظفين، تم تخفيض عدد أعضاء موظفي الوكالة، ووضعت أدلة للقواعد التنظيمية،

أقرها مجلس الوزراء، كما قامت الوكالة بالتوقيع على مذكرة تفاهم شاملة مع الوكالة الرئيسية المناظرة لها، وهي وكالة الدولة للتحقيق والحماية.

١٢ - واستجابة لمبادرة رئيس الوزراء، عدنان تيرزيتش، أنشئت لجنة لإعادة تشكيل هيكل قوة الشرطة في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أسندت إليها الولاية المتمثلة في اقتراح إنشاء "هيكل وحيد للشرطة في البوسنة والهرسك". وقدمت اللجنة تقريرها في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وأوصت فيه بأن تكون مهام الشرطة اختصاصا مقصورا على الدولة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك الصلاحيات التشريعية، وتلك المتعلقة بالميزانية. وسيكون تنفيذ التوصيات المقدمة في هذا التقرير أحد الأولويات الرئيسية لعام ٢٠٠٥. ويمثل إحراز تقدم ملحوظ في مجال إعادة تشكيل هيكل الشرطة شرطا لتمكين البوسنة والهرسك من المضي قدما في عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعف مكتب الممثل السامي، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، من جهوده الرامية إلى تعزيز عمل مجلس الوزراء - الأمر الذي يمثل شرطا آخر من الشروط الواردة في دراسة الجدوى التي أعدها الاتحاد الأوروبي. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قدم رئيس الوزراء تيرزيتش خطة عمل مشتركة لتوفير الموظفين وأماكن العمل إلى مجلس تنفيذ السلام، وتعهد بالالتزام بها.

١٤ - وتم إحراز تقدم ملحوظ في عملية توحيد مدينة موستار. وأفضى تنفيذ العناصر البارزة للنظام الأساسي، في كانون الأول/يناير ٢٠٠٤، إلى الشروع في عملية تضع حدا للهياكل المتوازية، وممارسات الفصل التي سادت في المدينة منذ الحرب. واختار مجلس المدينة المنتخب في تشرين الأول/أكتوبر عنصرا كرواتيا معتدلا ليكون أول رئيس بلدية لموستانر الموحدة. وفضلا عن ذلك، أمكن إحراز تقدم في مجال الجمع بين مؤسسات مقسمة على أساس عرقي. وثمة درجة من التعاون بين الأغلبية المعتدلة في الأحزاب السياسية الرئيسية آخذة في الظهور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع رئيس البلدية الجديد في إنشاء إدارة للمدينة تتسم بالتعدد العرقي، وذات طابع موحد، وهناك تأييد واضح من الأغلبية في مجلس المدينة، وبين أفراد المجتمع المحلي ككل، للضغط تجاه تسريع عملية التوحيد.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت البوسنة والهرسك عودة اللاجئ رقم مليون. وتولت سلطات البوسنة والهرسك بنجاح مسؤولية تنفيذ المرفق السابع. وتكللت بالنجاح الجهود التي بذلتها شؤون الدولة لتأمين قروض من مؤسسات مالية مثل مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، في الوقت الذي واصلت

فيه لجنة الدولة المعنية باللاجئين والمشردين العمل بوصفها هيئة التنسيق الرئيسية بين الدولة، والكيانين، ومقاطعة برتيشكو.

١٦ - وأحرز أيضا تقدم ملحوظ، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في تطبيق خطة تنفيذ البعثة، والمهام الأساسية لمكتب الممثل السامي، في الوقت الذي أصبح فيه بلوغ غايتين بالغتي الأهمية، وهما - العضوية في مبادرة الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والشروع في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن عملية تحقيق الاستقرار والانتساب - أمرا قريب المنال. ومن أصل ٢٦ برنامجا، تم إنجاز ٤ برامج. ويمكن الاطلاع على الوثيقة المستكملة لخطة تنفيذ البعثة على موقع مكتب الممثل السامي على الإنترنت: www.ohr.int.

أولا - مقدمة

١٧ - هذا هو تقرير الخامس إلى الأمين العام منذ أن توليت منصبي كممثل سام في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وقيّم التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في تقاريري السابقة، فضلا عن استعراض التطورات التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ثانيا - آخر التطورات السياسية والإصلاحات الأساسية

١٨ - شهدت الفترة التي يشملها التقرير أول انتخابات بلدية تديرها بكاملها مؤسسات محلية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي الاتحاد احتفظ الوطنيون والمعتدلون بمناصبهم، غير أن الأحزاب الثلاثة كلها المدعومة أساسا من الطائفة البوسنية خسرت أصواتا نتيجة لانخفاض عدد المصوتين.

١٩ - ويبدو أن التنافس الانتخابي في المناطق ذات الأغلبية الكرواتية لم يتغير إلا تغيرا طفيفا، مع استثناء ملحوظ يتمثل في وجود تحد محلي قوي للاتحاد الديمقراطي الكرواتي المهيمن في الهرسك الغربية.

٢٠ - ورغم ضرورة إعادة إجراء الانتخابات في بلدية زفورنيك، فقد جرت الانتخابات في جمهورية صربسكا بسلام. وبينت هذه الانتخابات مكاسب أخرى للحزب الديمقراطي الاشتراكي المستقل ومزيد من التراجع في هيمنة الحزب الديمقراطي الصربي في السابق في الحياة السياسية لجمهورية صربسكا.

٢١ - وفي الكيانين، وبصرف النظر عن الأصل العرقي، شهدت الانتخابات المباشرة لرؤساء البلديات حصول المرشح الفردي على أصوات أكثر من تلك التي حصل عليها الحزب.

٢٢ - وخلال الأشهر القليلة اللاحقة من عام ٢٠٠٤، ظهرت بعض البوادر التي تدل على أن زعماء جمهورية صربسكا قد أدركوا في نهاية المطاف أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليس بالالتزام الذي يمكن تجنبه، وأنه لن يتضاءل بمرور الزمن.

٢٣ - وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا التقرير الختامي للجنة سربينيتشا. واعترفت بالحجم الهائل للجرائم المرتكبة وقدمت تفاصيل إضافية بشأن جرائم الحرب المرتكبة في سربينيتشا وضواحيها في تموز/يوليه ١٩٩٥. وأعرب رئيس جمهورية صربسكا السيد كافيتش عن الأمل في أن تؤدي قدرة الكيان على إمعان النظر في تاريخه المؤلم إلى دفع الجهات الأخرى إلى القيام بنفس الشيء. ورحب المجتمع الدولي بهذه الخطوة التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا وأيد ما طالب به التقرير والرئيس كافيتش على حد سواء بوجوب مقاضاة أولئك المذنبين بارتكاب جرائم حرب.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتقلت الشرطة الخاصة التابعة لجمهورية صربسكا ثمانية أشخاص من الصرب البوسنيين للاشتباه في ارتكابهم جرائم حرب. ولقد أصدرت محكمة سرايفو الكانتونية مذكرة التوقيف (ولم تكن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة قد أصدرت لوائح اتهام بشأن هؤلاء الأشخاص). ومع ذلك، ورغم هذه التطورات التي حظيت بالترحيب، فإن جمهورية البوسنة والهرسك حتى بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لم تتعاون بصورة كاملة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - وذلك في رأي كل من المدعية العامة الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو في رأي منظمة حلف شمال الأطلسي. ولذا فقد أخفقت جمهورية البوسنة والهرسك للمرة الثانية خلال سنة واحدة في الوفاء بشروط عضوية برنامج الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

٢٥ - ونتيجة لذلك، أعلن مكتب الممثل السامي، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، إلى جانب قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة من الجزاءات الأخرى المعدة لمعاقبة جمهورية صربسكا بوجه الخصوص على إخفاقها في الوفاء بالتزاماتها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتناول بعض حالات إخفاقها المنتظمة في هياكلها المتعلقة بالأمن وإنفاذ القانون التي تؤدي إلى استدامة هذا الإخفاق المتواصل في التعاون تعاوناً تاماً مع محكمة لاهاي. ومن بين ثمانية تدابير محددة، أقال الممثل السامي ٩ مسؤولين وجمّد حسابات مصرفية تابعة لأشخاص آخرين يشتبه في مساعدتهم للهاريين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأمر حكومة جمهورية صربسكا أن تحاول معرفة ما إذا كان الأشخاص الواردة أسماؤهم في تقرير سربينيتشا لا يزالون

يعملون لدى الحكومة، وطلب التعجيل بإصلاح الدفاع عن طريق التبكير بإغلاق وزارات الدفاع التابعة للكيانات. وطلب أيضا تنفيذ عملية إعادة تشكيل هيكل الشرطة وفقا للمبادئ الواردة في تقرير لجنة إعادة تشكيل هيكل الشرطة وأقرتها المفوضية الأوروبية.

٢٦ - وفي أعقاب هذه المجموعة من التدابير - التي وضعها مكتب الممثل السامي والتدابير الثنائية - اختار وزراء حزب التقدم الديمقراطي على مستوى جمهورية صربسكا ومستوى الدولة تقديم استقالتهم. غير أن أعمال الحكومة استمرت ولم تتأثر بذلك تأثرا كبيرا. وأكملت الإجراءات المتعلقة بالقوانين المعقدة والحساسية بشأن ضرائب المبيعات والجمارك، على سبيل المثال، في البرلمان في الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر، ولم تؤثر عليها الاضطرابات السياسية. وأجرى رئيس جمهورية صربسكا السيد دراغان كافيتش، ردا على هذه الاستقالات، مباحثات مع جميع الأحزاب التي يسيطر عليها الصرب بشأن المضي قدما، وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر وقع رؤساء ستة أحزاب صربية اتفاقا، يؤكد، في جملة أمور، على التزام جمهورية صربسكا بتناول مسألة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي نهاية فترة الإبلاغ، لا تزال هذه التطورات جارية، غير أن ليس هناك الكثير من المؤشرات التي قد تدل على الآثار الهامة التي ستنتج عن تنفيذ برنامج الإصلاح - سواء في جمهورية صربسكا أو على مستوى جمهورية البوسنة والهرسك.

٢٧ - وفي موسم الخريف، قدم رئيس الوزراء ترزيتش استقالته بسبب إخفاق برلمان البوسنة والهرسك في اعتماد اقتراح الحكومة بشأن معدل ضريبة القيمة المضافة. ولم تُقبل هذه الاستقالة، وفي أوائل كانون الثاني/يناير سن البرلمان قوانين ستنفذ على مستوى الدولة بشأن فرض معدل موحد لنظام ضريبة القيمة المضافة، سيعمل به في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٢٨ - ومنذ أربع سنوات فرض وولفغانغ بيترتش قرار إدماج بلدية زيتشي وبلدية غورني فاكوف/أوسكوبلي. ولقد وضع هذا الإجراء حدا لسنوات من الخروج عن القانون والهيكل الموازية غير القانونية، وهو تراث خلفته الحرب البوسنية - الكرواتية هناك. ونظرا لمستوى التقدم المحرز في عملية إدماج الخدمات البلدية والحياة المجتمعية في البلديتين، فقد عدل الممثل السامي القوانين الأساسية للبلديتين. وأدى القراران إلى إدماج بلدية زيتشي وبلدية غورني فاكوف/أوسكوبلي في الجهاز الإداري الرئيسي للبوسنة والهرسك وانتهى بشكل فعال أعمال الإشراف للممثل السامي هناك.

ثالثا - شروط دراسة الجدوى التي قامت بها المفوضية الأوروبية

٢٩ - ازدادت أهمية شروط دراسة الجدوى التي قامت بها المفوضية الأوروبية في الحياة السياسية للبوسنة والهرسك أثناء فترة الإبلاغ. وأحرز تقدم كبير في اعتماد التشريعات التي اقتضتها الدراسة. وسن برلمان البوسنة والهرسك ٢٠ قانونا، أدخل الكثير منها إصلاحات هيكلية هامة، مثل تشديد السياسات المالية ورقابة الميزانية وتشكيل إدارة الصحة النباتية على مستوى الدولة وتعزيز معايير السوق واعتماد مشتريات عامة فعالة وشفافة وإصلاحات في مجال القضاء والشرطة.

٣٠ - واستثمر مكتب الممثل السامي، مع المفوضية الأوروبية ومكتب المساعدة الجمركية والضريبية التابع للاتحاد الأوروبي، استثمارا كبيرا في الدعم المتواصل لهيئة الضرائب غير المباشرة. ولقد انتقلت هيئة الضرائب غير المباشرة إلى مبان دائمة، وبدأ صرف ميزانية عام ٢٠٠٤ عن طريق وزارة الخزانة والمالية للبوسنة والهرسك، وبدأ المكتب الرئيسي والمراكز الجمركية الإقليمية في تسيير أعمالها وعُينت أفرقة لوضع ضريبة القيمة المضافة تعيينا مباشرا في هيئة الضرائب غير المباشرة. ولأول مرة منذ اتفاق دايتون، فقد بدأ العمل بترتيبات توزيع العائدات الجديدة (عائدات الجمارك ومعظم عائدات المكوس وعائدات ضرائب المبيعات). وبدأت الكيانات في تمويل الدولة تمويلا مباشرا من حساب واحد، عوضا عن ترتيب التحويل الشهري. وشهدت الأشهر الستة الأخيرة تعديلات ضريبية في البوسنة والهرسك، غير أنه يتعين اعتماد المزيد من التدابير من أجل إزالة اعتماد الحكومة على الدعم من موارد من خارج الميزانية.

٣١ - وكان إرساء الأسس لنظام ضريبة القيمة المضافة في البوسنة والهرسك أحد أهم الإصلاحات المالية الكبيرة في السنوات الأخيرة، إذ وضعت نظاما ضريبيا فعالا أكثر من السابق وأمنت تمويلا ثابتا للعدد المتزايد من المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى المساعدة في خلق مجال اقتصادي واحد في جميع أرجاء البلد.

رابعا - إرساء سيادة القانون

٣٢ - واصل مكتب الممثل السامي العمل على أساس قدرات محكمة الدولة أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. وأشرفت إدارة سيادة القانون التابعة لمكتب الممثل السامي على تعيين قضاة ومدعين عامين دوليين في فريق خاص معني بالجريمة المنظمة والجرائم المالية ضمن محكمة الدولة.

٣٣ - ولقد جرى إلغاء العنصر المتعلق بسيادة القانون في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وحلت محله إدارة لسيادة القانون مخفضة تخفيضاً كبيراً. ولقد تضمن عنصر سيادة القانون، في ذروته، أكثر من ٢٠٠ موظف. وتشمل الإدارة الجديدة نحو ٧٠ موظفاً.

٣٤ - واستمرت الجهود الرامية إلى وضع برنامج سليم لمكافحة غسل الأموال. وبعد اعتماد القانون الجديد لمنع غسل الأموال وإنشاء وكالة الدولة للتحقيق والحماية التابعة لإدارة الاستخبارات المالية، أصبحت وكالة الدولة للتحقيق والحماية الهيئة الرئيسية في البوسنة والهرسك المسؤولة عن جمع وتحليل المعلومات من المعاملات المالية من أجل تحريك التحقيقات الجنائية الملائمة.

٣٥ - وتعين على وحدة مكافحة الجريمة والفساد التابعة لمكتب الممثل السامي أن تتكيف مع التطور الذي تشهده محكمة الدولة ومكتب المدعي العام إذ أن قدوم القضاة والمدعين العامين الدوليين يعني أن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق والملاحقة القضائية والمحكمة في معظم القضايا الرئيسية المتعلقة بالجريمة المنظمة والفساد ستحال إلى هذه الأجهزة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد مدونات جديدة للإجراءات الجنائية على مستوى الدولة ومستوى الكيانات يعني أن المدعين العامين هم الذين يتولون التحقيقات لا القضاة أو ضباط الشرطة.

٣٦ - وسعت وحدة مكافحة الجريمة والفساد إلى تيسير الاتفاقات الدولية اللازمة للتعاون بين وكالات إنفاذ القانون والمدعين العامين والمحاكم في البوسنة والهرسك والتعاون ضمن هذه الجهات، فضلاً عن الجهات النظرية لها في الخارج.

٣٧ - وواصلت فرقة المشاريع الخاصة بإدارة سيادة القانون العمل بصورة وثيقة مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية والبرنامج الدولي للمساعدة التدريبية في التحقيق الجنائي، لجعل وكالة التحقيق والحماية جهاز شرطة مكتملاً على مستوى الدولة له موارد وسلطة تتيح له أن يكافح بفعالية الجريمة المنظمة والجريمة الدولية والفساد والإرهاب. ومنذ اعتماد القوانين التي أنشأت وكالة التحقيق والحماية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصبحت الوكالة تسيّر أعمالها بصفة كاملة.

٣٨ - وتطلبت عملية إعادة تعيين جميع القضاة والمدعين العامين على جميع المستويات بالبوسنة والهرسك جهداً كبيراً. وقد أعلن عما يقارب ١ ٠٠٠ شاغر. وورد ما يزيد على ١ ٧٠٠ طلب وتم استعراضها. وفحص المرشحون في إطار إجراء تضمن تحقيقات شاملة عن ماضيهم. وأجريت مقابلات مع ما يزيد على ٩٠٠ مرشح. ونجم عن ذلك تعيين (أو إعادة تعيين) ٨٧٧ قاضياً ومدعياً عاماً.

٣٩ - وتسلم المدعي العام المكلف بالإجراءات التأديبية قضايا ضد ١٥٠ قاضيا ومدعيا عاما. وعقدت عدة جلسات تأديبية، رغم أن بعض القضاة والمدعين العامين اختاروا تقديم استقالتهم قبل أن ينظر في قضاياهم. وفرضت عقوبات في ١٤ قضية سوء سلوك قضائي ثابت.

خامسا - دائرة جرائم الحرب

٤٠ - أدى إنشاء دائرة جرائم الحرب داخل محكمة البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٤ إلى ضمان المتابعة القضائية الفعلية والمستقلة للأفراد المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم منظمة من خلال نظامها القضائي. وهكذا عززت قدرة البوسنة والهرسك على ترسيخ سيادة القانون. وأصبح قلم الدائرة الخاصة في محكمة البوسنة والهرسك والإدارة الخاصة في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك يعملان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقلم المحكمة مسؤول عن تدبير وإدارة مشروع إنشاء دائرة جرائم الحرب (عما في ذلك إدارة قلم المحكمة والدائرة الخاصة والإدارة الخاصة). ويعمل على ألا تكون المحكمة تحت تأثير أو ضغط لا مسوغ لهما. كما أنشئت مؤسسات السجون ذات التدابير الأمنية المشددة لاحتجاز المتهمين في فترتي ما قبل المحاكمة وما بعد الإدانة.

٤١ - وعيّن الممثل السامي أول مجموعة من القضاة والمدعين العامين بعد صدور توصية مشتركة بين المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين ورئيس محكمة البوسنة والهرسك، على التوالي، ورئيس قلم المحكمة. وغدا قلم المحكمة الآن كيانا مستقلا وأصبح قادرا، بفضل هذه التعيينات، على القيام بالمهام الموكلة إليه بموجب الاتفاق الدولي المتعلق بإنشاء قلم المحكمة - على النحو الذي توخاه مجلس إحلال السلام والمشاركون في مؤتمر الجهات المانحة الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٤٢ - ويقدم القلم حاليا الدعم لرئيس محكمة البوسنة والهرسك ورئيس المدعين العامين ووزير العدل في البوسنة والهرسك للقيام بعدة مهام أساسية. وسيشرع القلم رسميا في خدمات تدبير الشؤون القضائية في مبنى المحكمة يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ سواء بالنسبة لقضايا الجريمة المنظمة أو قضايا جرائم الحرب. وقد تم إنجاز الأعمال المتعلقة بوحدة الاحتجاز ذات التدابير الأمنية المشددة ويجري حاليا تسليمها لوزير العدل لتشغيلها تحت إشراف خبراء دوليين. ومن المنتظر أن تحيل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عما قريب أول قضية تتعلق بجرائم حرب. وتقوم المحكمة حاليا بالبت في ست قضايا كبرى تتعلق بالجريمة المنظمة، بينما لا يزال الكثير من هذه القضايا في مرحلة التحقيق.

سادسا - إصلاح الاقتصاد

٤٣ - يتواصل إحراز قدر هام من التقدم في استكمال البنود المدرجة في جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي المعروض على مجلس تنفيذ السلام.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قطعت سلطات البوسنة والهرسك أشواطاً هامة باتجاه تنفيذ مجموعة موحدة من القوانين الضريبية، يسري العمل بها في جميع أرجاء البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر، تم إقرار قوانين بشأن المبيعات وجباية الرسوم على صعيد الدولة. ولأول مرة منذ نهاية الحرب في عام ١٩٩٥، سيتم العمل بنفس معدلات الضرائب غير المباشرة والقواعد ولوائح الإنفاذ ونظام التحصيل في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، تم إلغاء الازدواج الضريبي داخل إقليم البوسنة والهرسك (وكان بمثابة أحد العوامل الرئيسية التي تشبث الاستثمار وإيجاد فرص العمل). وأفضى إصدار قانون الحساب الوحيد إلى تدفق إيرادات التعريفات الضريبية والرسوم والضريبة على المبيعات إلى حساب وحيد منذ أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وهذا الأمر لا يمهّد الطريق أمام الشروع السلس في تحصيل الضريبة على القيمة المضافة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ فحسب، بل هو أيضاً بمثابة وسيلة أكثر استقراراً لتمويل حكومة الدولة.

٤٥ - وشهد الربع الأخير من عام ٢٠٠٤ نجاحاً باهراً في إعادة التوازن لميزانيات حكومة البوسنة والهرسك. كما شهد شهر كانون الأول/ديسمبر اعتماد ميزانيتين الكيانين لعام ٢٠٠٥. وستؤدي ترتيبات الميزانيتين الجديدتين لعام ٢٠٠٥ إلى تحصيل القدر الأكبر من الإيرادات العامة وتحصيلها في حساب وحيد قبل توزيعها وفقاً لاتفاق وزراء مالية الدولة والكيانين المبرم في كانون الأول/ديسمبر بموافقة صندوق النقد الدولي.

٤٦ - وعلاوة على ذلك، أُتخذت خطوات هامة لإتمام إنشاء مجال اقتصادي واحد وهيئة مكان لتعمل فيه جميع المؤسسات التجارية. وعلى صعيد الدولة، سُنّ قانون المشتريات العامة في أواخر عام ٢٠٠٤ عقب اعتماد القانون الإطارى للسجل التجاري (الذي يهدف إلى استحداث نظام لتسجيل المؤسسات التجارية في البلد يتسم بمزيد من السرعة والشفافية والتوحيد). وسيوجد قانون المحاسبة ومراجعة الحسابات الجديد في البوسنة والهرسك، في جملة أمور، مجموعة موحدة من معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات المقبولة دولياً.

٤٧ - وتفاوت النجاح الذي حققته الجهود المبذولة منذ مدة لإصلاح قطاع النقل وإعادة هيكلته. فمع أن إدارة الطيران المدني تحقق نجاحاً ملحوظاً، لم تترك الظروف الخارجة عن إرادة سلطات البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي إلا مجالاً ضئيلاً لإمكانية إدخال مزيد من التحسينات. ولذلك فإن قطاع الطيران المدني في البوسنة والهرسك يفقد سنوياً الملايين

من المراكات من رسوم التحليق بسبب استمرار إغلاق المجال الجوي لكوسوفو، مع أنه من السهل تطبيع حركة المرور الجوي في هذه المنطقة. غير أن حالة الجمود السياسي بشأن وضع كوسوفو النهائي وانعدام الإرادة السياسية في أوساط مختلف الهياكل الحكومية في الإقليم حالا دون إيجاد حل مُرضٍ لهذه المسألة يعود بالنفع على المنطقة برمتها.

٤٨ - ومنذ حدوث حالات الانقطاع في التيار الكهربائي بسبب الحرب التي شهدتها البوسنة والهرسك، انقسم قطاع الكهرباء الأوروبي إلى شبكتين - تمر الحدود بينهما وسط البوسنة والهرسك. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تم بشكل نهائي ربط الاتصال بين هاتين الشبكتين. ومكنت حركة الإعمار وإصلاح المؤسسات في البوسنة والهرسك من إيجاد أكبر منطقة في العالم تتزود بإمدادات الكهرباء من شبكتين في وقت متزامن نتيجة لهذه الجهود.

٤٩ - ومع أواخر عام ٢٠٠٤، انتهى دور مكتب الممثل السامي في قيادة "مبادرة بلدوزر". ونقلت ملكية هذه العملية إلى رابطة أرباب العمل في البوسنة والهرسك.

٥٠ - كما ساعد مكتب الممثل السامي على تدشين دائرة التفتيش البيطري الحدودية التابعة للدولة في تشرين الثاني/نوفمبر. ويحمل هذا الأمر في طياته وعودا بزيادة الفرص أمام مصدري البوسنة والهرسك لتصدير منتجاتهم الزراعية. وبالنظر إلى أن مواطني البوسنة والهرسك يعتمدون في جزء كبير من كسب عيشهم على الزراعة وتجهيز الأغذية، فإن آخر الجهود المبذولة تجسد التقدم المفيد المحرز في مجال لم يحظ بالاهتمام أو التركيز من الناحية السياسية. ولا ينبغي التقليل من أهمية الآثار الاقتصادية لهذه التطورات الإيجابية، خاصة بالنظر إلى ما يراود البوسنة والهرسك من آمال في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٥١ - وبعد ملاحظة نماذج مقلقة تنم عن سوء الإدارة وانعدام الكفاءة والتلاعب السياسي داخل الشركات المملوكة للقطاع العام في جمهورية صربسكا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، قام مكتب الممثل السامي بتعديل التشريعات ذات الصلة، حيث أصبح من اللازم على مراجع الحسابات العام في جمهورية صربسكا إجراء مراجعات خاصة لحسابات هذه الشركات. وردا على ذلك، تعهدت حكومتا الكيانين بتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين الممارسات الإدارية والقضاء على الفساد المستشري في القطاع العام. وسيؤدي إقرار قانون المشتريات العامة في البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر إلى وضع لوائح موحدة لجميع مستويات الحكومة في البوسنة والهرسك. ويتماشى هذا القانون مع قانون "المكتسبات المشتركة" الخاص بالاتحاد الأوروبي، وينشئ آلية تمكن من الإشراف الفعلي على المشتريات العامة وتيسر قدرا أكبر من المحاسبة ومراقبة أفضل للميزانية.

سابعاً - تعزيز الحكومة الاتحادية

٥٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعف مكتب الممثل السامي، بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية، من جهوده لتعزيز طريقة عمل مجلس الوزراء - وهذا من متطلبات دراسة الجدوى. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عرض رئيس الوزراء ترزيتش على مجلس تنفيذ السلام خطة عمل مشتركة لتوفير الموظفين وأماكن العمل وأعلن التزامه بها. وتهدف الخطة إلى زيادة عدد الموظفين والأماكن المتاحة لوزارات الدولة بحيث تتعزز قدرة مؤسساتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نصت الخطة على إنشاء لجنة لإدارة أماكن العمل، ولجنة للأصول العامة، وإدخال تعديلات على قانون الخدمة المدنية بالدولة، بما في ذلك مجموعة من الآجال الزمنية المحددة للقيام بالإجراءات اللازمة. غير أن التقدم المحرز حتى نهاية هذه الفترة المشمولة بالتقرير كان بطيئاً للغاية.

ثامناً - إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية

٥٣ - استمر إصلاح الإدارة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تنجز بعد بصورة نهائية عمليات الاستعراض التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي للقطاع العام في البوسنة والهرسك. وبمجرد صدور التقارير المتعلقة بعمليات الاستعراض هذه، ستعرض استراتيجية شاملة لتحسين الإدارة العامة في البوسنة والهرسك. وبغية التأكيد على أهمية هذا المشروع، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ نقل مكتب منسق إصلاح الإدارة العامة إلى مكتب رئيس الوزراء، المكلف بكامل عملية الإصلاح.

تاسعاً - إصلاح الشرطة

٥٤ - استجابة لمبادرة رئيس الوزراء عدنان ترزيتش، أنشئت في ٥ تموز/يوليه لجنة إعادة تشكيل هيكل الشرطة وأنيطت بها الولاية المتمثلة في اقتراح إنشاء "هيكل وحيد للشرطة في البوسنة والهرسك تحت الإشراف السياسي العام لوزارة أو وزارات في مجلس الوزراء". وإحراز تقدم هام في عملية إعادة التشكيل هذه هو من ضمن شروط دراسة الجدوى التي أجراها الاتحاد الأوروبي. وتسترشد اللجنة بأفضل ممارسات الاتحاد الأوروبي. وركزت اللجنة بالدرجة الأولى على إنشاء هيكل وحيد للشرطة تُسند له الصلاحيات على صعيد الدولة لكنه يعمل في مجالات وظيفية استناداً إلى المعايير التقنية لمهام الشرطة. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في مواقع مختلفة منذ تموز/يوليه إلى أواسط كانون الأول/ديسمبر، وقدم تقريرها الختامي رئيسها، فيلريد مارتتر، إلى الممثل السامي ورئيس الوزراء في أوائل هذا

العام. ويوصي هذا التقرير بضرورة إسناد اختصاص الشرطة إلى الدولة دون سواها في البوسنة والهرسك، بما في ذلك سلطة سن القوانين ووضع الميزانيات في هذا المجال.

عاشرا - إصلاح الدفاع

٥٥ - استمر إحراز تقدم في إصلاح الدفاع، حيث تواصل تنفيذ العديد من الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠٠٣، وتم الوفاء بجميع المعايير التقنية الـ ١٣، التي حددتها منظمة حلف شمال الأطلسي للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام، عدا معيار واحد.

٥٦ - وتم الوفاء بالمعايير التقنية المتبقية بالنسبة للدفاع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤، باستثناء المعيار الذي ينص على بلوغ ٦٥ في المائة من ملاك موظفي مؤسسات الدفاع التابعة للدولة. وقد استمر تعيين الموظفين ببطء، إلا أن هناك احتمالا للوفاء بهذا المعيار قريبا.

٥٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكتمل تخفيض حجم جيوش الكيانين على النحو المنصوص عليه في قرار رئاسة البوسنة والهرسك الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن حجم وهيكل القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. والآن، يبلغ العدد الإجمالي للقوات العاملة ١٢ ٠٠٠ فرد. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن مواقع مؤسسات الدفاع التابعة للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على المذهب والسياسات والإجراءات بالنسبة للقيادة والتحكم. وظهرت لأول مرة علنا وحدة رسمية تابعة للدولة أنشئت حديثا لدى نقل السلطة من قوة تحقيق الاستقرار إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وقد ارتدى أفرادها العلامات نفسها على الكتف وحملوا النوع نفسه من البنادق.

٥٨ - وأنجزت لجنة شؤون الأفراد المشتركة تقريرها. وتم الاتفاق على مفاهيم لإنشاء فرع للاستخبارات العسكرية ضمن القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، فضلا عن خلية تابعة للدولة لإزالة الألغام. وتم إعمال وقف اختياري لبيع فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ واكتمل وضع دراسة استقصائية تقنية وبرنامج نموذجي لتدمير الفائض من الأسلحة والذخائر؛ ووضعت خطة لإجراء خفض كبير في عدد مواقع تخزين الذخيرة. واضطلع نيكولا رادوفانوفتش، أول وزير للدفاع على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك، والذي يشغل منصبه منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بدور هام وبناء في دفع الإصلاح قدما. وواصلت الجمعية البرلمانية القيام بدورها الإشرافي بجدية.

٥٩ - وعلى الرغم من ذلك، فإن عدم تعاون البوسنة والهرسك الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة منع حلف الناتو من دعوتها لاجتماع عقد في بروكسل يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر. وكرر الحلف رفضه المعلن منذ مؤتمر قمة اسطنبول في

حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حيث أعرب عن قلقه العميق إزاء أحدث تقييم قدمه إلى مجلس الأمن رئيس هيئة الادعاء. وأكد وزراء خارجية الحلف مرة أخرى أنه يجب على البوسنة والهرسك وجاراتها التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك تقديم جميع الذين أصدرت المحكمة بشأنهم عرائض اتهام إلى المحاكمة، إلا أنهم أشاروا إلى أن البوسنة والهرسك ستجد الترحيب في الشراكة من أجل السلام فور وفائها بالشروط المقررة.

٦٠ - والتدابير المعلنة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والتي أعقبها قرار الممثل السامي الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بتمديد وتعديل ولاية لجنة إصلاح الدفاع، أسفرت عن وضع جدول أعمال طموح لإصلاح الدفاع في عام ٢٠٠٥. وسيتم التعجيل بنقل كفاءات الكيان المتبقية في ميدان الدفاع إلى مستوى الدولة. وسيؤدي التقشف في ميزانيات الدفاع في البوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٥ إلى جعل هذه الجهود أكثر صعوبة، إلا أن تضاؤل الموارد المتاحة يؤكد، في الوقت نفسه، الحاجة إلى اتخاذ قرارات جريئة. ويظل الهدف واضحاً، وهو إنشاء نظام دفاعي حديث وغير مكلف يحظى بثقة جميع مواطني البوسنة والهرسك، في ظل قيادة وتحكم كاملين وواضحين على مستوى الدولة، ويمكن أن يحقق هدف الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام الذي وضعت البوسنة والهرسك لنفسها.

٦١ - وشهدت نهاية العام الاحتتام الناجح لدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إصلاح الدفاع. وفيما يمثل تطوراً طبيعياً وإيجابياً، تولى حلف الناتو المسؤولية عن ذلك الآن، رغم أن المنظمة ستواصل توفير دعم قيم لفترة من الزمن.

حادي عشر - إصلاح الاستخبارات

٦٢ - منذ إنشاء وكالة الاستخبارات والأمن رسمياً في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، استمر التوحيد المادي والتنظيمي لدائرتي الاستخبارات السابقتين في الكيانين وفقاً للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في قانون وكالة الاستخبارات والأمن. ونتيجة لعملية استعراض شملت جميع الموظفين، خُفض ملاك موظفي الوكالة بالاستغناء عن ٣٠٧ أفراد بحلول بداية عام ٢٠٠٥. وسيتلقى من لم يفوا بمعايير التوظيف استحقاقات إجمالية عن إنهاء الخدمة. وتمت عملية الاستعراض بطريقة سليمة إجرائياً. ومنذ ذلك الحين عينت القيادة إدارة وسيطة جديدة، مع مراعاة الواجبة لمسألة التوازن العرقي الحساسة.

٦٣ - وقامت وكالة الاستخبارات والأمن بصياغة لوائح متعددة ووافق عليها مجلس الوزراء خلال الستة شهور الماضية. ووقعت الوكالة مذكرة تفاهم شاملة مع الوكالة الرئيسية النظرية لها وهي وكالة الدولة للتحقيق والحماية. ويجري أيضاً وضع مشروع لمذكرة تفاهم

تنظم التعاون والتنسيق مع فرع الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. واتخذ المدير العام خطوات إضافية لتنظيم دور وكالة الاستخبارات والأمن وتطويره في 'أوساط الاستخبارات' في البوسنة والهرسك. ويمثل هذا الدور الاستباقي للوكالة مؤشرا طيبا.

٦٤ - وتولت قيادة الوكالة مسؤولياتها بجدية. وحدث تحسن تدريجي في التعاون ما بين المدير العام ونائبه والمفتش العام، ويجري تقسيم المهام والمسؤوليات بينهم وفقا لأحكام القانون.

٦٥ - ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن أعضاء لجنة الاستخبارات والأمن في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك يضطلعون بصورة متزايدة بدورهم الهام المتمثل في توفير الرقابة البرلمانية. ويمكن لدور الهيئة التنفيذية أن يكون استباقيا أكثر، رغم أنه أخذ في التحسن تدريجيا. ومما له أهميته الحيوية ممارسة الرقابة على وكالة الاستخبارات والأمن وتوفير التوجيه السياسي اللازم لها في عملها.

٦٦ - وسعيا إلى مواصلة إحراز التقدم، جرى تمديد ولاية السفير كلمان كوتسيس في وظيفة المشرف لمدة ستة شهور، حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وسيقوم السفير كوتسيس بالإشراف على توحيد جهود الإصلاح.

ثاني عشر - نقل السلطة من قوة تحقيق الاستقرار إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي

٦٧ - في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، رحب مجلس الأمن باعترام الاتحاد الأوروبي لإنشاء بعثة عسكرية اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدر المجلس الأوروبي قراره الاستعاضة عن بعثة حلف الناتو بقوة لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي (قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي). وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وافق مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية على خطة تنفيذ عملية أليسا، وهي أكبر عملية عسكرية ذات قيادة أوروبية حتى الآن.

٦٨ - ومع نقل السلطة من قوة تحقيق الاستقرار إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تحقق الاختتام الناجح لبعثة حفظ السلام الأولى التي قام بها حلف الناتو والتي بدأ تنفيذها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ باسم قوة التنفيذ. وفي الوقت نفسه، تبنى التزام حلف الناتو المستمر على المدى البعيد بتنمية البوسنة والهرسك في المستقبل في افتتاح مقر جديد للحلف في سراييفو.

٦٩ - وعمل مخططو الاتحاد الأوروبي والحلف عن كذب في الأشهر التي سبقت نقل السلطة. وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في "الانتقال السلس". وتعمل القوة الأوروبية للاستجابة السريعة بحجم القوة نفسه تقريباً، وهيكل قوة العمل نفسه، وبنفس الولاية الأساسية والموارد والالتزام لكفالة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك على غرار ما فعلت قوة تحقيق الاستقرار. بيد أن قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي تمثل أيضاً جزءاً إضافياً حيويًا في أسرة الاتحاد الأوروبي. وقد استقر نهج شامل إزاء البوسنة والهرسك. وتعمل هذه القوة في انسجام مع الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، وبرامج المفوضية الأوروبية للمساعدة لدعم كل من عملية الاستقرار والانتساب وخطة مكتب الممثل السامي لتنفيذ المهمة. وعلى هذا النحو، فإن قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي، تقوم بدعم جهود الاتحاد الأوروبي المتكاملة في البوسنة والهرسك وتساعد في تمكين البلد من التقدم صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بجهوده الذاتية.

٧٠ - وبالنسبة للبوسنة والهرسك، يعلن بدء عملية ألتيا بداية مرحلة جديدة في انتعاش البلد، ألا وهي انتقاله من مرحلة دايتون إلى مرحلة بروكسل. وستسهم قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي في تحقيق الهدف البعيد المدى المتمثل في تحقيق قيام البوسنة والهرسك المستقرة والقابلة للبقاء والمتمتعة بالسلام والمتعددة الجنسيات، والتي تتعاون سلمياً مع البلدان المجاورة لها، والتي تسير على درب لا رجعة فيه صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٧١ - وتتولى القوة المسؤولية الرئيسية عن استقرار السلام وتقوم برصد الجوانب العسكرية في الاتفاق الإطاري العام للسلام. وقد نفذت بنجاح عملياتها الكبيرة الأولى، حيث قامت بعمليات تفتيش للمرافق العسكرية في جميع أرجاء البلد، في الأيام التي سبقت عيد الميلاد في عام ٢٠٠٤. ويتمثل أحد جوانب اختلافها عن قوة تحقيق الاستقرار في أن ولايتها تنص صراحة على تقديم الدعم في مكافحة الجريمة المنظمة، بهدف تعزيز بيئة تنعم بالسلامة والأمان ومساعدة البوسنة والهرسك في إحراز تقدم صوب إنشاء قدرة على الحكم الذاتي والقيام ذاتياً بأعمال الشرطة.

ثالث عشر - مدينة موستار

٧٢ - مضى العمل في توحيد مدينة موستار بطريقة جيدة نسبياً، بالنظر إلى تعقيد العملية والجهود التي يبذلها بعض المتشددون لمنع إحراز تقدم. وفي نهاية المطاف اعتمد مجلس المدينة في منتصف عام ٢٠٠٤ ميزانية توفيقية للمدينة. وتحقيق قدر من النجاح في ضم المؤسسات المقسمة وبدأ ظهور قدر من التعاون بين الأغلبية المعتدلة في الأحزاب السياسية الرئيسية.

والافتتاح الذي تم في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ للجسر القديم الذي أعيد بناؤه، بحضور العديد من الشخصيات البارزة، أدى إلى تسليط أنظار العالم على موستار وساعد أكثر في تطبيع الجو السائد في المدينة. وأخذت الحدود الداخلية التي قامت على أساس عرقي بعد الحرب تفقد معناها تدريجياً، بالنظر إلى أن أعداداً متزايدة من المواطنين تقوم بالسفر وإقامة العلاقات الاجتماعية والعمل والحياة بحرية أكبر في جميع أنحاء موستار.

٧٣ - ولم تسفر انتخابات تشرين الأول/أكتوبر عن أغلبية واضحة في المجلس. وبعد مفاوضات مطولة لتقاسم السلطة، انتُخب أخيراً رئيس بلدية كرواتي بقدر من الدعم المشترك عبر الأحزاب وبين القوميات، وهو ما يمثل تطوراً ما كان من الممكن تخيله قبل فرض النظام الأساسي منذ عام مضى. وبدأ رئيس البلدية الجديد تعيين إدارة متعددة القوميات للمدينة مطبقاً في ذلك المعايير الأوروبية لقانون الخدمة المدنية الجديد. وهناك تأكيد واضح من الأغلبية في المجلس والمجتمع المحلي ككل للمضي قدماً بعملية التوحيد.

٧٤ - ومع ذلك، لا تزال الحالة السياسية هشة وتنطوي على احتمالات التقلب، ولا يزال يتعين إكمال الكثير من الجوانب التقنية لعملية التوحيد. ولهذا السبب يبقى فريق دولي مصغر خلال الوقت الحاضر لمساعدة رئيس البلدية والمجلس. وعلى الرغم من ذلك، تظل عملية التوحيد في موستار مستمرة، وإن كانت وتيرة التقدم المحرز أبطأ بعض الشيء مما كان متوقعاً.

رابع عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٧٥ - واصلت البوسنة والهرسك اتباع سياستها المتمثلة في علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي النشط.

٧٦ - وأدى الضغط الدولي المتنامي على صربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى اشتداد الحاجة الماسة للتعاون على جانبي الحدود.

٧٧ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيارة عظيمة الأهمية قام بها الرئيس الصربي بوريس تاديتش إلى البوسنة والهرسك وقدم فيها اعتذاره عن أعمال "الذين ارتكبوا جرائم باسم الشعب الصربي" خلال الحرب. وخلال تلك الزيارة، اتفق أعضاء الرئاسة في البوسنة والهرسك والرئيس الصربي رسمياً على أن الهدف المشترك لبلديهم هو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والشراكة من أجل السلام.

٧٨ - وفي كرواتيا، يتوقع لإعادة انتخاب الرئيس ميسيتش أن تسهم إيجابيا في استمرار الاستقرار في كل من البوسنة والهرسك والمنطقة. وهياً هذا الانتخاب فرصة للعودة إلى المسألة المعلقة منذ وقت طويل والمتمثلة في ازدواج الجنسية ومسألة حقوق التصويت المزدوج لكروات البوسنة والهرسك المتصلة بها. ويمثل الحوار البناء الجاري بشأن هذه المسألة مؤشرا على أن تطبيع العلاقات بين البلدين يمضي قدما.

٧٩ - ونجاح رئاسة البوسنة والهرسك لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، بما في ذلك الاجتماع الأول لوزراء الدفاع في المنطقة، أظهر في آن واحد قدرة البلد على الاضطلاع بدور سياسي هام على الصعيد الإقليمي وفائدة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا بوصفها منتدى للعمل المشترك بين الدول.

خامس عشر - عمليات عودة اللاجئين والمشردين داخليا

٨٠ - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بعودة مليون لاجئ إلى ديارهم في البوسنة والهرسك، وهو إنجاز كبير على صعيد عملية العودة الجارية منذ اتفاقي دايتون وباريس للسلام.

٨١ - وقد تولت سلطات البوسنة والهرسك بنجاح مسؤولية تنفيذ المرفق السابع في أوائل ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، برهنت السلطات التابعة للدولة على أنها تأخذ تلك المسؤولية على محمل الجد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أغلق مكتب الممثل السامي الوحدة الصغيرة التابعة له التي كانت ترصد عودة اللاجئين.

٨٢ - واستمر تزايد معدل تطبيق قانون الممتلكات، وهو أحد الشروط المسبقة البالغة الأهمية بالنسبة للعودة. وكان مأمولا أن تكون العملية قد بلغت نهايتها الآن، إلا أن سيرها في بانيا لوكا لا يزال متأخرا. أما جميع البلديات الأخرى في البوسنة والهرسك فقد انتهت من هذه العملية. وتتوقع حاليا أن يحدد نيسان/أبريل ٢٠٠٥ تقريبا كموعدا نهائيا لإنجاز العملية.

٨٣ - وتواصل لجنة الدولة المعنية باللاجئين والمشردين في البوسنة والهرسك، التي يشارك فيها مكتب الممثل السامي بصفة مراقب، عملها بصفتها هيئة التنسيق الرئيسية فيما بين الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو. وقد حصلت وزارة الدولة على قروض من مصرف التنمية التابع لمجلس أوروبا ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، أبانت عن مؤشرات مبكرة للنجاح.

٨٤ - وعلاوة على ذلك، أنشئ صندوق لشؤون العودة. ورغم أن الدولة وبرتشكو وجمهورية صربسكا قد بادرت إلى تحويل التزاماتها المالية، إلا أن الاتحاد تأخر في ذلك. ونحن واثقون مع ذلك أن القروض التي تم تأمينها لعام ٢٠٠٥ ستوفر لوزارة الدولة واللجنة المعنية باللاجئين والمشردين الوسائل الكافية لتنفيذ سياساتهما فيما يخص العودة.

٨٥ - ولم توائم بعد جمهورية صربسكا تشريعها ككيان مع قانون الدولة فيما يتعلق باللاجئين والمشردين. وهناك مناقشة عامة جارية من شأنها أن تسهم في صياغة مشروع قانون يتعلق بجمهورية صربسكا واعتماده في نهاية المطاف.

٨٦ - وأُنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير نقل المسؤوليات من لجنة المطالبات العقارية إلى سلطات البوسنة والهرسك. وأنشئت هيئة تعنى بإعادة النظر في قرارات لجنة المطالبات العقارية، كما تم تعيين مفوضيها. ومن المقرر أن تجتمع اللجنة بشكل منتظم خلال عام ٢٠٠٥.

سادس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٨٧ - وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرزت وزارة الأمن على مستوى الدولة تقدماً ملحوظاً في تعيين الموظفين وإنشاء الإدارات الداخلية التي تغطي مجالات اختصاصها. وتولى وزير الأمن رئاسة الاجتماع الاستشاري الوزاري المعني بمسائل الشرطة - الذي أنشأته أصلاً بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية، ويقوم من خلاله بتنسيق الجوانب السياسية لجميع وكالات الشرطة على مستوى الدولة والإشراف عليها. وخلال الأشهر الستة الماضية، تم صوغ واعتماد مشاريع مجموعة من القوانين الجديدة الهامة، بخاصة القانون الذي ينشئ وينظم دائرة الهجرة، واستكمال لقانون ينظم عمل دائرة حدود الدولة، وقانون يتعلق بالمسؤولين في الشرطة.

٨٨ - ووكالة الدولة للتحقيق والحماية قائمة الآن في مقرها المؤقت في سرايفو. ويجري التخطيط حالياً لإيجاد مرافق دائمة لها. وقد وضع الإطار القانوني واللوائح اللذان ينظمان عمل الوكالة. كما أنشئ مكتبان إقليميان جند لهما حتى الآن ما مجموعه ٢٧٩ فرداً من أفراد الشرطة. وعين معظم الرؤساء لمختلف إدارات الوكالة، وبدأت إدارة التحقيق الجنائي في إجراء تحقيقاتها. وشكلت خلية ربط للاستخبارات الجنائية لتكون بمثابة قناة توصيل وجهة تنسيق للمدخلات الاستخباراتية الآتية من الأطراف الدولية المعنية. وينتمي موظفو الخلية بالكامل إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، الذين سيسلمون مهمة تسيير الخلية فيما بعد إلى أفراد وكالة الدولة للتحقيق والحماية. وقد قدمت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي المشورة في سائر المراحل المؤدية إلى اعتماد قوانين جديدة بخصوص مراقبة حدود

الدولة وبشأن دائرة حدود الدولة، وهي تقوم بتجميع واستكمال التشريع الذي تقوم عليه الوكالة وعملها. وتم العمل على أن يكون هيكل الوكالة، بما في ذلك القيادة والرتبة والجوانب التنظيمية، متمشيا مع الوكالات الأخرى على مستوى الدولة، كما أن الإجراءات والسلطات المخولة لأفراد الشرطة على الحدود أضحت الآن أكثر وضوحا وفاعلية.

٨٩ - وبغية المساعدة على توفير مقومات الاستمرار والاستدامة الماليين للشرطة المحلية، أحرزت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي تقدما باتجاه تطوير القدرة المحلية من حيث تحديد جداول المرتبات، وتخطيط الميزانيات للوحدات التنظيمية، واستعراض تكاليف أماكن العمل، وترشيد استخدام معدات الشرطة، ومراقبة المخزونات والمرتبات، وتنفيذ الميزانيات العامة وإدارتها. وتم تدريب الموظفين في وزارتي الداخلية في البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا على تسيير الميزانيات على الصعيد المحلي، لا سيما في ما يتعلق بمطابقة التخطيط التشغيلي مع إدارة الميزانية.

٩٠ - وقد انخرطت البعثة بالكامل في عملية إعادة هيكلة تشكيل الشرطة، وشارك رئيسها كعضو كامل العضوية في لجنة إعادة تشكيل هيكل الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، ألحقت البعثة موظفين من صفوفها بأمانة اللجنة. وأنشأت اللجنة أيضا فريقا عاملا لإعادة تشكيل هيكل الشرطة لكي يقدم وجهات نظرها وخبرتها الفنية إلى اللجنة.

سابع عشر - منح شهادات الصلاحية للشرطة

٩١ - فيما يتعلق بالمشاكل المتعلقة بعملية منح شهادات الصلاحية التي تولتها قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة خلال ولايتها بالبوسنة والهرسك، طلبت رئاسة البوسنة والهرسك، عقب بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، من كافة السلطات المختصة في البوسنة والهرسك أن تنسق قوانينها من أجل التطبيق الكامل لما قرره الأمم المتحدة بشأن منح الشهادات للشرطة. ونتوقع أن تعتمد سلطات البوسنة والهرسك اعتماد هذه التعديلات.

٩٢ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد حل للدعاءات بشأن الحالات التي تطرح مشاكل بعينها، أصدرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمحكمة الدستورية في منتصف عام ٢٠٠٤ قرارا يوضح أن تنفيذ السلطات المحلية لقرارات الأمم المتحدة بشأن منح شهادات الصلاحية لا ينتهك حقوق أفراد الشرطة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويمكن الآن الأخذ بهذا القرار كمقياس لمدى الحاجة لاستعراض كافة قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بجانب القانون والوقائع. ومع ذلك، لا تزال ثمة ادعاءات يومية بوجود حالات قصور إجرائية

أرسلت أمثلة عليها إلى مكتب الممثل السامي من قبل وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وقد التمسست السلطات المحلية مؤخرا من لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا أن تدرس الحلول لهذه الحالات المستعصية في إطار الالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك. وقد تحدد آذار/مارس ٢٠٠٥ موعدا لاعتماد الرأي الذي توصلت إليه لجنة البندقية.

ثامن عشر - تطوير وسائط الإعلام

٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه إصلاح نظام البث الإذاعي العام بعض العوائق الخطيرة. فقد أخفق برلمان البوسنة والهرسك في اعتماد التشريع المتعلق بالبث الإذاعي العام، وهو أمر ضروري لكي تستوفي البوسنة والهرسك شروط دراسة الجدوى التي أجراها الاتحاد الأوروبي، المتمثلة في استحداث نظام بث إذاعي وحيد ومكتف بذاته تتقاسم فيه الهيئات الإذاعية المكونة له هيكلًا أساسيًا مشتركًا. وقد نجم هذا الفشل عن معارضة ممثلي جمهورية صربسكا في برلمان البوسنة والهرسك للتعديلات التي كان من شأنها أن تسمح بإنشاء هيئة قوية ذات موارد مشتركة. وعلاوة على ذلك، ضغط أعضاء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لصالح إنشاء ثلاث قنوات "قومية" منفصلة إضافة إلى إذاعي الكيانين القائمتين بالفعل الأمر الذي يتعارض بوضوح مع متطلبات دراسة الجدوى واتفاقي دايتون وباريس للسلام.

٩٤ - وتمكّن مكتب الممثل السامي والمفوضية الأوروبية من التفاوض من جديد مع الأطراف المعنية بشأن مواقفها المعرّقة. وعولجت القضايا المعلقة بصورة مرضية، ومشروع التشريع الجديد لنظام البث الإذاعي العام هو الآن قيد اعتماده من قبل مجلس الوزراء.

٩٥ - وحظيت الخدمة التلفزيونية على نطاق الدولة، والتي بدأت في آب/أغسطس، بالقبول في كلا الكيانين، وتقوم الآن بمواءمة توجهاتها البرنامجية حتى تتمكن من مواجهة تحديات سوق البث الإذاعي.

تاسع عشر - خطة تنفيذ البعثة

٩٦ - أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو بلوغ غايتين بالغتي الأهمية، وهما: العضوية في برنامج الشراكة من أجل السلام، وبدء المفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب.

٩٧ - وقد ضمت خطة تنفيذ البعثة لعام ٢٠٠٤ أربع مهام أساسية، تتمثل في ٢٦ برنامجًا، تنطوي بدورها على ٢٤٨ بندًا. وتضمن التقدم المحرز خلال السنة التقويمية ٢٠٠٤ عددًا من الإنجازات الرئيسية، من بينها إنشاء المجلس التنفيذي لهيئة الضرائب غير المباشرة، ووزارة

الدولة للدفاع، ووكالة الدولة للاستخبارات والأمن، وتوحيد موستار، وإحراز تقدم في تنظيم الديون الداخلية للكيانين.

٩٨ - ومن بين البرامج البالغ عددها ٢٦ برنامجاً، تم إنجاز ٤ برامج، من بينها إدارة وثائق الهوية التابعة للدولة، وإخضاع القوات المسلحة لرقابة البرلمان، واعتماد سياسة أمنية. وبحلول نهاية العام، أُنجِز ١١٦ بنداً برنامجياً مفصلاً من بين ٢٣٠ بنداً (أي بنسبة ٥٠ في المائة).

٩٩ - وفي ضوء هذه التطورات، تضمنت خطة تنفيذ البعثة لعام ٢٠٠٥ المعروضة على مجلس تنفيذ السلام، ١٠٨ بنود يتعين إنجازها. وينتظر الانتهاء من ١٠٢ منها مع نهاية عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يتواصل العمل بخصوص البنود الستة الأخرى في عام ٢٠٠٦ (خمس منها بحلول شباط/فبراير، وواحد بحلول كانون الأول/ديسمبر). ومع نهاية عام ٢٠٠٥، يتوقع ألا يكون هناك سوى برنامجين لهما بنود تنتظر التنفيذ وهما: إعادة تشكيل الصورة العامة لإنفاذ القانون الجنائي في البوسنة والمهرسك، ونظام البث الإذاعي العام.

١٠٠ - وفيما يتعلق بحالات الحذف التي تم القيام بها، فهي ترتبط بإنشاء المؤسسات المحلية (مثل المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين) التي تولت تنفيذ الإصلاحات. وكانت هناك تغييرات تتعلق بالاستراتيجية (من قبيل إلغاء فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بوضع استراتيجية للإدارة العامة)، والخطوات والإجراءات المحددة التي لم تعد متوقعة (مثل قانون الدولة المتعلق بالحكم الذاتي، الذي لم يعد وارداً)، ومشاركة الوكالات الدولية الأخرى ذات الإعداد الأفضل للمضي قدماً بالإصلاحات التقنية (مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة فيما يخص إصلاح البلديات).

عشرون - الجدول الزمني للإبلاغ

١٠١ - تمشيا مع اقتراحي الداعي إلى تقديم تقارير منتظمة لإحالتها إلى مجلس الأمن، على نحو ما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أعتزم إرسال تقريرتي المقبل في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وسيغطي ذلك التقرير الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وما أهدف إليه هو أن تغطي التقارير اللاحقة أيضاً فترات ستة أشهر. أما إذا طلبتم أو طلب أي عضو من أعضاء المجلس معلومات في أي وقت آخر، فإنه سيكون من دواعي سروري أن أقدم استكمالاً خطياً بالمعلومات المطلوبة.